ورد بوجه لا يثبت انه صلى الله عليه وسلم شرب ماء في الطواف وهو حديث ثم يرد بهذا اللفظ وذكره في المجموع لكن الحديث رواه الحاكم في
مستدركه وقال غير صحيح ويكره وضع اليد اي غيرها كما نقله عليه بقيه اي عليه بالحاجة كالصلاة اما الحاجة كتثاؤب فلا يكره
بل يسن لخبر اذا تثاءب احدكم فليمسك بيده على فيه فان الشيطان يدخل فيه والتثاؤب بتا مثلثة ثم ثاء ثم همزة كما ضبطه ثم لا فرق بين اليد
اليمنى واليسرى قال ابن الملقن والظاهر انه يمنع اليسرى لانها للتنحية الا في المصنف وفيه نظر بل الظاهر او المعلوم منه انه لا فرق اذ يبعد ان الذي
حسوا الملك رفيما يفعل باليمين واليسار عليه وجود اوعدمه دون المعنوي على انه هنا ليست للتنحية اذ معنوي ايضا بل هي لرد الشيطان
كما في الخبر فهو اذا رها على الفم لا يعريه فاي ذلك تحاماه فيها انتهى والاوجه حصول السنة بكل واي الاولى ليسار لانها الدفع دخول الشيطان
الى الفم الذي هو غني دخوله اذي معنوي وسواء اوضح ظهرها ام بطنها قال في الحاشية وينبغي بناء ذلك على ان ما لا استقذار ولا تكريم فيه هل يفعل
باليمنى او باليسرى فالتركيم يقوي اليمنى وما لا فلا وليس كما ذكر كلام المجموع وبينه في شرح العباب في باب الوضوء وعليه ينقطع البحث السابق انتهى
ولو قدم المصنف قوله بل صاحبا واخره عن الكل لكان اولى لانه قيد في الجميع ويكره ان يشبك اصابعه او يفرقعها اي فيما ذكر لما فيه من العبث
المنافي للخشوع المطلوب في هذا المحل ومثل ذلك جعل يديه وراظهره متكفيا وان يضحك في الطواف كالصلاة وضحك سعيد بن جبير حمل
على تحكم برجع لخبر كرر ضحكه فاعاد وضوءه وصلاته اوحسن اقباله على الخ في الله تعالى لا للضحك والغفلة ومقتضاه ان الضحك بهذا القصد لا باس به وهو محتمل
والضحك انبساط الوجه خوف ظهور الاسنان من السرور فان كان بصوت وكان بحيث يسمع من بعد عرفا نقضه والا فالضحك وان كان بلا صوت
فهو التبسم وفي خارج الطواف والصلاة ونحوهما فان كان في وضع التعجب وليتجاوز الحد المعتاد لم يكره والا كره لان فيه نوع هجر وقد روى
البخاري في الادب المفرد وابن ماجه لا تكثر الضحك فان كثرة الضحك يميت القلب قال بعض محققي المتاخرين من المحدثين والحاصل من مجموع الاحاديث
انه صلى الله عليه وسلم كان في اغلب احواله لا يزيد على التبسم وربما زاد على ذلك فضحك لو يقصف بالصاد والزاي والسين او ينخ في طوافه ما فيه
من ترك الادب وان بدرة البصاق بصق في جانب ثوبه الايسر ويكره عن يمينه وامامه لصحة النهي عنها ولا بعد في صحابة دون هلك اليمين دون
هلك اليسار لظهار الشرف الاول وقضية كلامهم ان الطائف يرفع ثوبه عن اليمين دون الكعبين وهو محتمل نعم ان امكنه ان يطاطئ راسه ويبصق لا الى
اليمين ولا الى اليسار فعل الاولى وكذا في مسجده صلى الله عليه وسلم والبصاق انما يحرم في المسجد ان يقع في وجهه لا ان استهلك في نحو ما المفروضه
واصابه حائل جزاء دون هواء البقعة على المعتمد ودون تراب يحرم دخل في وقفه او لا ينبغي صيانة ثوبه ودون حصره ان امن
وصول شيء منه الى ثوب البصاق ويحرم مع تحققه تنزيها واذا احرم فيه ثم دفنه انقطعت الحرمة من حينئذ لكن الصحيح في البصاق في المسجد خطيئة
كما مر ويتجه ان محل انقطاع الحرمة بالدفن ظاهر الحديث فقوله كفارتها اي الخطيئة دفنها صحيح فيكتفي الخطيئة على الفعل فترتفع الحرمة وطلقا

وفي

والمراد بالمراد فيما ذكر ما هو خلاف المبطل فلا كما فيه ليس بدفن بل برباده في التقرير وبحث بعضهم حمل الاول اذا لم يسوه الثاني
وبين تطييب محله والا لم يجب لانه مشروع كونه محرما فيه للاختلاف في تحريمه كما قبل به في دفع المارين بين يدي المصلي وان يكون مشتغلا
بخير محض بالنون اي البول الخ بالباء اي بالغائط وخرق بالريح لانه يخل بالخشوع كالصلاة ويسن ان يزيح نفسه قبل الطواف
والعبرة في كراهة ذكر بوجوده عند ابتداء الطواف فان عرض في اثنائه فطعه وكثرة تفوقان اي اشتياق لاكل وشرب فيما يظهر
كالصلاة ان حضر الطعام وقرب حضوره ويكره تنقب امرأة غير محرمه اي في حال طوافها الا لحاجة كستر وقف عليه
لكثرة الرجال وصيغ قال الاولى بستر وجهها فان لم يكفها الا التنقب لم يكره لا سيما ان كانت جميلة وقد مر المحاسن مقدم على جلب المصالح
ومن ثم سن لها اخبار الطواف في الليل بخلاف الطواف عن الرجال وكره لها الجهر في الصلاة بحضرة الاجانب مع ان صوتها ليس عورة وجهرها
عورة في النظر وما نقل عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها طافت منتقبة لعله كان لعذر وقول بعضهم يتعين التقنع لها زمن مروية
الناس محمول على ما اذا تحققت ريبة اجنبي لا ان عدم ستره لها حينئذ يعد اعانة على معصيته او على اكل المذر فقد قالوا في باب النكاح انه
يجوز للاشقر جعد جعد الشعر وعلى الرجال غض البصر ولا ينافيه الاجماع على انها تؤمر بستر لانه لا يلزم من امرها بذلك الصحة لها
وجوبه اما الحرمة فيحمل عليها من بسطه بحث لازم عن طواف الوجه مغطية الوجه بغير عذر تحرم فيه وجه ببطلان طوافها
نظير الصلاة وجرى على ذلك شارح وسار مكروها كالصلاة التي تاتي هنا فيما يظهر ويرده قول المجموع بعد ذكره صاحبي المنتقى وما في معناه ذكر كما تكره
الصلاة في هذه الاحوال وقولهم متى ذهب عنه كراهة تنقب المراة كما تذكره صلاة انتقب وعاد فيكره رفع بعض الى السواط اقتضاه
وضعه وسلط وكف شعره بخرقة ورده تحت عمامته وكف ثوبه بنحو شمير كما مر في نظيره وغرز عنده او دخوله فيه وهو كزر ذكر وان كان تاما فعله
لشغل نظر القوم له هيئة تنافي الخشوع والتواضع وان تحلل فيه معنى السجود معه على انه ذكر حكمه لا يلزم اطرادها ويجوز ان يخرج حكمة
اخرى نظير ما بحث الزركشي تخصيص نقض الشعر بالحرام فيما لا يتقشف الشعر به ويشقه ويغبره لهيئتها المنافية للتخلي وبذلك
صرح في الاحياء وكالمراة الخنثى والاولى الطائف ترك الكلام فيه بغير الذكر لما روى الترمذي والحاكم والبيهقي الطواف حول البيت مثل
الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير والطبراني وابو نعيم والحاكم والبيهقي الطواف بالبيت صلاة ولكن الله احل
فيه المنطق فمن نطق فلا ينطق الا بخير والطبراني والساجي الطواف بالبيت صلاة فاقلوا فيه الكلام والبيهقي والشافعي عن ابن عمر
رضي الله عنهم قال اقلوا الكلام في الطواف فانما انتم في صلاة وصح عن عطاء ما مر عن طاوس وابن عباس فما سمعت واحدا منهما تكلم حتى
فرغ من طوافه قال الماوردي ولا يقرأ في طوافه بالعنبه والشتم الا لنحو تعلم الجاهل واغتنا السائل وامر معروف ونهي عن منكر فيسن

يقسد